ثانيا: المخاطر فى بيئة الأمن القومى المصرى فى ضوء النموذج المقترح:

فى البداية نود وضع إطار محدد لمفهوم الأمن القومى والذى تناولته العديد من الأدبيات وذلك لنتعرف على أهم محددات هذا التعريف فى ضوء بيئة الأمن القومى المصرى وتطبيقه فى ضوء النموذج المقترح السابق .

مفهوم الأمن القومى:

ولعلنا نجد هنا أن مفهوم الأمن القومى لا يعنى الأمن العسكرى بمفهومه الدفاعى فحسب، وإن كان يشكل أحد عناصره الأساسية وإنما يتبع لتضمين الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وأنه فى حقيقة الأمر يعنى الأمن الشامل الذى لا تقتصر على حماية أمن الدولة فقط ، بل يشتمل كذلك على أمن المواطن وهذا يتطلب تحقيق توازن دقيق بين مطالب تأمين الدولة وحماية مطالب المجتمع من الأخطار أو المخاطر التى هى نتيجة التهديدات الداخلية والخارجية.

ومن ثم فالأمن القومى يفترض بالضرورة التعامل مع كياناً قومياً واحداً أو موحداً، وكياناً سياسياً ممثلاً فى دولة قومية تملك سيادة موحدة داخلياً وخارجياً .

وفى الوقت ذاته نجد أن أصل مفهوم الأمن القومى يأتى فى الصيغ التاريخية المختلفة والتى تدل على المصلحة القومية والتى كانت تشمل كل ما له أهمية بالنسبة للدولة وبصفة خاصة المحافظة على بقائها واستمرارها ، وقد وجد بعض الكتاب أن كثير من الغموض وعدم التجديد هى الصفة المنتشرة التى تحيط بمفهوم المصلحة القومية ، ومن ثم اللجوء إلى استخدام اصطلاح الأمن القومى للدلالة على جميع القضايا ذات العلاقة ببقاء الدولة وارتباطه بحمايتها ورفاهية الدولة بما يعنى أن عدم الامتناع بمفهوم المصلحة القومية قد أدى إلى ظهور مفهوم الأمن القومى .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الأمن القومى هو مفهوم مطلق من حيث الزمان والمكان ، ولكن الاختلاف بين الدول هنا والقوى الدولية فى هذا الإطار تأتى من خلال الاتجاه إلى وضع سياسة للأمن القومى موضع التنفيذ ، حيث تصاغ على أساس المتغيرات الموضوعية والمعطيات المحددة لهذه السياسة فى ظل وجود اختلاف للوضعية الدولية تجاه القوى الكبرى .

وذلك يتطلب وجود عدة مقومات فى الجماعة السياسية حتى يتوافر لديها المفهوم وتصبح فى وضعية تمكنها من تحديد مبادئ لأمنها القومى وبالتالى سياسة لهذا الأمن .

إن ظل مفهوم الأمن القومى لفترة قريبة يركز على البعد العسكرى الذى يعنى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها إلا أن اتساع مفهوم الاستراتيجية الشاملة للدولة يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية وحتى

النفسية للدولة جعل الأمن القومى يمتد ليشمل جميع المجالات وتعددت مفاهيمه إلا أن هناك إجماعا على أن الأمن القومى هو المحافظة على أمن الوطن والمواطنين كذلك المحافظة على وحدة المجتمع فى نسيج اجتماعى واحد .. وأصبحت الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة فى مجال التنمية والاستراتيجية العسكرية التى يجب أن تخدم وتتماشى وتتطابق مع استراتيجية الدولة ليشكلا معا الأمن القومى هدفه تحقيق المصالح والأهداف القومية العليا المتمثلة فى مصالح الدولة من الدرجة الأولى ودورها الإقليمى والدولى فرغم أن الأمم المتحدة مهمتها وهدفها الأساسى الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين إلا أننا نرى أن لأمريكا أمنا قوميا خاصا وكذلك فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول التى يقاس نجاحهم جميعاً بالقدرة على ممارسة أشكال ووسائل وصور الأمن القومى لتحقيق مصالحهم وأهدافهم القومية .

مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى:

ووفقاً للنموذج المقترح يمكننا القول هنا فى هذا السياق أن بيئة الأمن القومى المصرى تتعرض لعدة مخاطر ناتجة عن تهديدات الأمن القومى المصرى فى ظل المتغيرات الدولية السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والتى تمثل فرص ومخاطر للأمن القومى المصرى وذلك فى ضوء التعامل معها فى إطار القدرات والممكنات للأمن القومى المصرى .

كما نجد أن الأمن القومى المصرى يحدد فى إطار ضمان عدم تعرض مصر لما قد ينتقص من سيادتها أو يحول دون تحقيق استقرار شعبها سواء كان ذلك نتيجة عمل عدواني مباشر أو غير مباشر أو أي نوع من الاضرار بمصالحها .

ونجد هنا فى البداية أن أى تطورات تتم فى بيئة الأمن القومى المصرى ترتبط وبدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة فى الدوائر التى تعمل فى إطارها معطيات علاقات مصر الخارجية ونعنى هنا لهذه الدوائر هى الدائرة العربية والدائرة الشرق أوسطية والدائرة الأوروبية والدائرة الأفريقية .

١ - درجة التكاملية التبادلية فى بيئة الأمن القومى المصرى :

فنجد أن درجة التكاملية التبادلية لمخاطر بيئة الأمن القومى المصرى أن الأمن القومى العربى على سبيل المثال يمثل أحد أهم أبعاد الأمن القومى الاستراتيجى بالنسبة لمصر وذلك من منطلق الوحدة الأمنية وارتفاع درجة التكامل الأمنى التبادلية لجميع الدول العربية داخل المنطقة العربية . وذلك فى إطار واجب الدور المصرى التى تقوم به والتزامها بمصالح دفاعية تكاملية نابع من الانتماء القومى المصرى للأمة العربية ووحدة الهوية والتاريخ والارتباط السياسى والاستراتيجى معها .

ووفقاً لدرجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومى المصرى فإن استراتيجية الأمن القومى المصرى تتركز على مواجهة المخاطر المشتركة التى يمكن أن تنشأ نتيجة لتسلل القوى الأجنبية لمختلف أرجاء الوطن العربى أو تعرضها لمخاطر سياسية داخلية.

فهناك علاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن العربى ترتكز فى الأساس على أن مصر جزء من العالم العربى ، وفى الوقت ذاته فالعلاقة هنا ليست علاقة توظيف أو تنافس ولكن العلاقة تقوم على ما تفرضه المسئولية فى العمل على تعظيم نقاط الاتفاق وتجنب نقاط الخلاف حتى لو كانت فرعية فى إطار منظومة الأمن بما يخدم مصالح الأمن القومى المصرى وتظل علاقة التكامل بين الأمن المصرى والعربى بما يعنى التعامل والمساعدة بما يحقق المصالح القومية والدور المصرى فى المنطقة . ومن خلال تعظيم المواطن المصرى لمصلحة مصر أولا وقبل أى شيء مثل كل الدول الكبرى والعظمى وعلى رأسها فرنسا التى تتصرف وفق مصالحها العليا وبريطانيا وأيضاً وفق مصالحها العليا وهناك تفاوت فى المواقف رغم عضوين فى حلف الناتو ولكن الفيصل هو المصلحة العليا لهما تحكم المواقف والسلوك .

وعلى هذا النحو فإن استراتيجية الأمن القومى المصرى كذلك تولى اهتماماً خاصاً بأمن منطقة الخليج بسبب تعرض هذه المنطقة المستمر للتهديد سواء من داخل المنطقة أو خارجها ومن ثم تمثل تهديداً للأمن القومى المصرى تتحول المخاطر مطردة لبيئة الأمن القومى المصرى . كذلك نجد أن الأمن القومى المصرى يرتبط بعلاقة تكاملية أو درجة تكاملية مرتفعة بالأمن الأوروبى بحكم موقع مصر ودورها فى تحقيق درجة عالية من التكاملية التبادلية بين الأمن القومى الأوروبى والأمن القومى العربى.

كذلك تمثل الأوضاع فى السودان قضية محورية فى التفكير والتحرك المصرى بحكم العلاقات المصيرية بين البلدين . وما يمثله كل من السودان ومصر من امتداد طبيعى للأمن القومى للآخر . وقد استمرت الجهود المصرية مع السودانيين شمالا وجنوبا لتعميق أواصر التعاون فى كل المجالات ، ولتعزيز فرص التوصل للسلام الدائم على الأسس التى يراها شعب السودان محققة لمصالحه ، ولتكثيف التعاون وتعظيم المصالح المشتركة على أساس من الاحترام المتبادل ومن تعميق العلاقات التاريخية بين البلدين .

ويؤكد على الأهمية التى يوليها الجانب المصرى فى التعامل مع القضية السودانية من خلال إعطاء الملف السودانى أهمية خاصة خلال المرحلة الراهنة . وإنشاء آلية مركزية منوطة بالإشراف على ملف السودان . كذلك من خلال إقامة حوار فعال مع كل القوى السياسية السودانية الشمالية والجنوبية ، فى الحكم والمعارضة ، من أجل مساعدتهم على التوصل لحل يضمن للسودان وحدته

وسيادته ، وفتح جسور الاتصال مع كل الأطراف الخارجية الدولية والإقليمية المعنية بالشأن السودانى .

كل هذا يشير إلى الطبيعة التكاملية التبادلية للمخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى المصرى داخل البيئة Global & Local ، وارتباط عامل التكاملية بالقدرة على مواجهة هذه المخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى المصرى .

٢ - طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى المصرى :

هناك عدد من المتغيرات داخل بيئة الأمن القومى المصرى فرضتها محددات البيئة الداخلية والخارجية . هذه المتغيرات تحدد فى إطار محددات القوى كبيئة Global & Local . والتى هى بدورها لها أثر عميق على عدد من القضايا لمخاطر بيئة الأمن القومى المصرى .

مجموعة المتغيرات فى بيئة الأمن القومى المصرى للقوى السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية أثرت بدورها على بيئة الأمن القومى المصرى فهى لا تتفاعل فى فروع ولكنها تتأثر بالمتغيرات العالمية .

ومن ثم فهذه المتغيرات يمكن أن تمثل فرص لبيئة الأمن القومى المصرى وفى الوقت ذاته لا تمثل فى طرفى كل الحالات كبيئة الأمن القومى المصرى . ووفقاً للطبيعة المتغيرة لبيئة الأمن القومى المصرى برزت العديد من المتغيرات على قضايا الأمن القومى المصرى خلال فترات مختلفة . فمع حدوث تحول جوهرى فى مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية ؛ وتقتضى التفاعلات الجديدة تركيزا على الأداء ، وتستلزم كذلك البحث عن كيانات اقتصادية أكبر تضم الدول الصغرى . فلم تعد القضايا الاقتصادية التى هى مثلت أحد أهم مخاطر للأمن القومى المصرى هى نفس مشكلات أو قضايا التى تمثل مخاطر الأمن القومى المصرى مع بدايات القرن الواحد والعشرين .

ويمكننا كذلك رؤية أهمية طبيعة متغيرات القوى من خلال تطور التكتلات الاقتصادية فى إطار محددات القوى الدولية وخاصة دور الاتحاد الأوروبى – وخاصة مع تنامى دور الاتحاد بانضمام أعضاء جدد ليصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٢٥ دولة – وعميق الأثر على الأمن القومى المصرى فى إطار متغيرات القوى بما تفرضه اتفاقية المشاركة الموقعة بين مصر والاتحاد الأوروبى من الفرص .

هذه الاتفاقية التى أدت إلى توفر إطار ملائم لحوار سياسى يتيح تنمية علاقات وثيقة بين الطرفين ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين ، وكذلك العمل على تشجيع التعاون الإقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى .

فهذه اتفاقية تمثل المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى إطاراً للتعاون الاقتصادى والسياسى يمكن من خلالها تحقيق المنفعة للطرفين ، ولتمثل إطار للتحرك محددات الأمن القومى المصرى وفقاً لطبيعة متغيرات القوى .

كما أن التحديات السياسية التى يواجهها الأمن القومى المصرى أصبحت ذات متجهات جديدة فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية خلال السنوات الماضية وبرزت العديد من القضايا مثل أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتدخل فى الشئون الداخلية فى شكل مبادرات من أهم القضايا التى تواجه الأمن القومى المصرى وتفرض طبيعة متغيرة للبيئة Global & Local لبيئة الأمن القومى المصرى فى هذا الإطار .

٣ - طبيعة الاستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى المصرى :

يرتبط الأمن القومى المصرى ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومى الإقليمى والأمن الدولى. وذلك فى إطار لطبيعة الاستمرارية التفاعلية لبيئة الأمن القومى المصرى والتى تتأثر بها مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى فى إطار المتغيرات الدولية ، فارتباط الأمن القومى المصرى بالعديد من المستويات التفاعلية يؤثر بشكل كبير على طبيعة وشكل مخاطر الأمن القومى المصرى فنجد أن هناك ارتباط الأمن القومى المصرى على سبيل المثال بالأمن القومى للبحر المتوسط شرقاً وغرباً أدى إلى بروز دور مصر واشتراكها بالاهتمام بالاستراتيجية الأمنية للمنطقة المتوسطية ضد أى مصدر من مصادر التهديد والصراع بالمنطقة .

وفى نفس الاتجاه ارتبط دور مصر التفاعلى بالأمن القومى لمنطقة البحر الأحمر بما تمثله هذه المنطقة كممر ملاحى هام ولكون مصر أحد أهم الدول الساحلية المطلة عليه والتى لها حق المرور البرى وحرية الملاحة وحق استغلال ثرواته . فرض على مصر القيام بدور تعاونى بين جميع الدول المشاركة والمطلة على البحر الأحمر وذلك فى جميع المجالات ودرء الصراعات وحماية المنطقة ضد أى تدخل أجنبى يهدد الأمن القومى المصرى .

ومن ثم فصيغة التفاعلية المستمرة لمكونات بيئة Global & Local للأمن القومى المصرى تفرض العديد من المتغيرات عليها ويجعل انتقال مخاطر بيئة الأمن القومى الداخلية إلى بيئة الأمن القومى الخارجية أكثر قدرة على الحدوث عنه فى ظل انخفاض درجة التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى المصرى .

وقد تعرض الأمن القومى المصرى لاختبار من أصعب الاختبارات فى تاريخه الحديث بنشوب الحرب على العراق التى أظهرت عدم كفاءة نظام الأمن الجماعى الدولى فى التعامل مع قضايا حيازة أسلحة الدمار الشامل على نحو محايد ومتوازن، كما أظهرت عدم قدرة النظام الإقليمى العربى على مواجهة المخاطر التى تحدث بأمتنا العربية والإسلامية .

وقد اتسم الموقف المصرى خلال بعض فترات الأزمة بالعمق والوضوح أثناء المراحل المختلفة للأزمة العراقية الأخيرة فى إطار قدراته على مواجهة مخاطر فى ظل طبيعة التفاعلية المستمرة لبيئة Global & Local فى مواجهة الأزمة ، ففى مرحلة ما قبل اللجوء إلى العمل العسكرى أكدت مصر على المبادئ التالية :

١ - ضرورة الوصول إلى حل سلمى للأزمة يجنب الشعب العراقى مخاطر توجيه ضربة عسكرية لما لها من تداعيات جسيمة على العراق والدول المجاورة والمنطقة والعالم ككل .

٢ - كذلك أعلنت مصر رفضها لأى محاولة لتقسيم العراق . وأكدت أهمية صيانة وحدة أراضى العراق وسلامته الإقليمية .

٣ - أكدت مصر على أنه ليس من حق أى طرف خارجى تغيير الأنظمة الداخلية للحكم فهو حق أصيل للشعوب . انطلاقاً من الإيمان بمبادئ القانون الدولى التى تقضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٤ - أكدت مصر أيضاً اقتراح الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وضرورة عدم إتباع معايير مزدوجة . وأن مطالبة العراق بنزع أسلحة الدمار الشامل ينبغى أن ترتبط بدعوة إسرائيل لذلك.

كذلك نجد أنه من الممكن أن توفر الأوضاع الحالية فى العراق الفرصة لمصر لإيجاد مدخل لها للمشاركة فى صنع العراق الجديد . فالشرعية العربية خاصة الدعم المصرى ، سوف يكون مكسبا مهما تسعى أى حكومة عراقية مقبلة للفوز به ، وبينما يجب على مصر أن تراقب بدقة نوعية الحكومة العراقية المقبلة ، فإنها لا يجب أن تتردد فى المساهمة فى إضفاء الشرعية على حكومة عراقية لها قاعدة تمثيل واضحة بين العراقيين .

بالإضافة إلى ذلك فإنه من المهم استمرار الحوار المصرى مع القوى السياسية المختلفة فى العراق بهدف مساعدة الشعب العراقى فى أن يحكم نفسه بنفسه ، ولتحقيق سيطرته الكاملة على موارده ومقدراته ، وضمان انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه ، واحترام سيادته وسلامته واستقلاله ، كذلك فمن الممكن أن تتقدم مصر خلال المرحلة القادمة خطوات أكبر من خلال الحكومة والقطاع الخاص بصورة تعزز دورها وتمهد لوجود أكبر فى مشروعات الإعمار وإعادة البناء فى العراق ، هذا كله يمثل زيادة القدرة المصرية لمواجهة مخاطر الأمن القومى فى إطار طبيعة التفاعلية المستمرة للأوضاع الحالية .

٤ - تأثيرات عامل الشفافية فى إطار بيئة الأمن القومى المصرى :

ونعنى هنا بعامل الشفافية أو الانكشافية لبيئة الأمن القومى المصرى هى قدرة بيئة الأمن القومى المصرى على تحقيق عنصر الانكشافية أى تحقيق درجة من الرؤية المتكاملة لعناصر بيئة الأمن القومى الداخلية والخارجية لتحقيق الاتصال بينهما وذلك من أجل تحقيق الدرجة المرغوبة من الاستقرار .

والجدير بالذكر هنا أن لعامل التكنولوجيا والتطور التقنى الحالى أثر كبير فى تحقيق هذا العامل وتحديد معامل الشفافية داخل بيئة Global & Local لبيئة الأمن القومى المصرى – فأصبحت الدول لديها قدرات للتعرف على قدرات الدول الأخرى والتأثير فى المتغيرات التى يمكن أن تكون ذات صلة بها . فالتكنولوجيا فى مجال الاتصال والأقمار الصناعية والنقل اللاسلكى كذلك فى المجال العسكرى وفى تطور الآلة العسكرية وفى مجال تطور الأسلحة النووية كان له أثر كبير فى تحديد عامل الشفافية .

وفى هذا الإطار نجد أن قضية المصلحة القومية العليا لمصر ودورها فى تحقيق الاستقرار والتنمية تمثل جزء من تحقيق عامل الشفافية على المستوى الداخلى من خلال تحقيق عامل المكاشفة للحقائق والأوضاع الداخلية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة . وإعادة بناء البنية الأساسية والسير خطوات واسعة نحو تحقيق نهضة شاملة . كذلك تحقيق عامل الشفافية فى عملية صنع سياسة خارجية تكون مرتكزاً وانعكاساً للداخل ومتوافقة مع القدرات والأوضاع الداخلية ونجد أن مصر تحاول أن تبتعد عن الزج بنفسها فى نزاعات أو حروب أو مشاكل سياسية قد تجرها إلى تكلفة تؤثر سلباً على استقرارها أو نشوب نزاعات من أى نوع قد تجر الدولة تلقائياً إلى تركيز جهودها فى هذا الاتجاه على حساب بناء المجتمع . وقد يؤدى غياب عامل الشفافية على هذا النحو إلى تفجر أحداث عنف داخلية لعدم إدراك الأفراد فى الداخل للأوضاع ودوافع المواقف الخارجية مما يمثل مخاطر لبيئة الأمن القومى الداخلية.

ويظهر دور عامل الشفافية لبيئة الأمن القومى المصرى داخل البيئة الإقليمية من خلال أهمية تحقيق مفهوم الشفافية أو الانكشافية لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط سواء الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية دون استثناء لكافة دول المنطقة وذلك من منطلق أن هذا الوضع يحقق استقرار لأوضاع الأمن القومى الإقليمى مما يعنى تعزيز الاستقرار للأمن القومى المصرى . وعلى المستوى الداخلى أيضاً يرتبط عامل الشفافية بدوره فى نقل الأحداث والمعلومات اللازمة لتحقيق أكبر قدر من الانكشافية لاتخاذ القرارات الداخلية والحاجة لضمان مشاركة الجميع بها أكثر فى تحقيق الاستقرار فى الأمن القومى المصرى .

ولعلنا نجد فى هذا الإطار توافقا مع عامل الشفافية لمخاطر بيئة Global & Local للأمن القومى مبادرة الرئيس مبارك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وأهمية الدخول فى حوار مع الولايات المتحدة حول هذه المبادرة وآليات تنفيذها خصوصا مع عدم مصداقية ما كان متصوراً من امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ، لتهديدها العديد من القوى داخل المنطقة ، وتمشيا مع المبادرة الليبية بنزع أسلحة الدمار الشامل .

كذلك نجد هنا عامل الشفافية المطلوب فى التعامل مع قضية الإرهاب ورفض ثقافة التطرف فى أى شكل كان ومن أى مصدر أو انطلاقا من أى مكان . والمتمثلة فى الحاجة الملحة لمؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب واتفاقية دولية يوقع عليها كافة الدول لمواجهة الإرهاب ومعاقبة الدول التى تساند وتدعم الإرهاب ، فأهمية عامل الشفافية هنا يساعد على إدراك الدول لمخاطر الإرهاب كقضية تهدد الأمن والاستقرار فى جميع أنحاء العالم ، كل ذلك يتطلب استمرار الحوار والاتصالات مع الولايات المتحدة بهدف الوصول إلى تفاهم مشترك حول الجذور الحقيقية للإرهاب . وأنسب السبل للتخلص منها . والعمل على التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل الإقليمية والتى تؤدى استمرارها إلى تغذية مشاعر التوتر وخلق بيئة تكون مصدراً للعنف .

خاتمة :

فى هذا السياق نجد أن الموضوع يمثل إشكالية مع تعدد المصالح القومية للدول بما قد يتعارض مع مفاهيم الأمن القومى إلا أن هناك مجموعة من الأسس والمعايير يجب أن يتمتع بها الأمن القومى الذى يحقق الأهداف والمصالح القومية دون تضارب أو اعتراض قائمة على الاعتدال ، فضلاً عن دراسة العوامل التى قد تؤثر على الأمن القومى سواء فى الدائرة المحيطة أو الإقليمية أو الدولية والإمكانيات والقدرات والأهداف والمصالح القومية التى تتغير بتغير الظروف .

المراجـع :

المراجع العربية :

- د. جهاد عودة ، النظام الدولى : **نظريات وإشكاليات** ، دار الهدى ، ٢٠٠٤ ، وأيضاً ، **عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية** ، دار الهدى ، ٢٠٠٤ .
- د. أحمد فؤاد رسلان ، **الأمن القومى المصرى «للمجتمع المصرى المعاصر»** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- لواء أحمد عبد الحليم ، **تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينيات** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ١٠٠ ، إبريل ١٩٩٠ .
- جوزيف س. ناى، الأمن ، **المنازعات الدولية «مقدمة للنظرية والتاريخ»** ترجمة د/ أحمد أمين الجمل ومجدى كامل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .
- عبد الخالق فاروق ، **اختراق الأمن الوطنى المصرى «رؤية سسيلوجية»** ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٢ .
- عبد المنعم المشاط ، **الأمن القومى العربى شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد (٣٦) ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- د/ محمد على حواث ، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومى العربى** ، مكتبة مدبولى ، ط ١ ، ٢٠٠٢ .
- د/ مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .
- لواء / نبيل إبراهيم أحمد ، **صناعة السلاح فى مصر وتحديات التسعينيات** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ١٠٠ ، إبريل ١٩٩٠ .
- د. جهاد عودة : تحديات صناعة السياسة الخارجية فى القرن الحادى والعشرين ، دار المريخ المصرية ، ٢٠٠٤ .

المراجع الاجنبية :

* Birth. Hansem, **Uniplarity and The Middle east**, birth hansem. 2000 .
* Chadwick F. Alger, Perceiving, analyzing and copint with the localglobal nexus, **International Social Science Journal**, Vol XL, No. 3, 1988 .

* Clire Jons and Caroline Kennedy Pipe (editors), **international security global age**. Frank cass & co.ltd, 2000 .

* K. J. holsti, **international politics (a framework; for analysis)**, prentice. Hall, inc., 1995.

* Mats Friberg and Björn Hettne, Local mobilization and world system politcs, **International Social Science Journal**, Vol XL, No. 3, 1988 .

* Noam Chomsky, **World Orders (Old and New)**, The American University in cairo press, 1944 .

* Robert O. Keohane and Helen V. Milner, **Internationalization and Domestic Politics**, Cambridge university press, 1996 .

obeikandl.com

obeikandl.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٢٢٠٨٣
ISBN : 977-281-262-2
مطابع الدار الهندسية
تليفون/فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨ (٢٠٢)